تقدم
PROGRESS

تمهيد

في آب من العام الماضي وقبل الدخول في المهل الدستورية، اقر حزب "تقدم" داخلياً مقاربته السياسية الخاصة بموضوع رئاسة الجمهورية والرؤية والأهداف التي على اساسها نرى الحكم القادم للخروج من الازمة القائمة إن على الصعيد السياسي او الإقتصادي او الإجتماعي.

لم ننشر ورقتنا وقتها بسبب تقدم مبادرة نواب التغيير وإفساحاً في المجال لنجاح تلك المبادرة.

اليوم وبعد اكثر من ٧ آشهر على عدم انتخاب رئيس للجمهورية واستمرار التعطيل والمأزق الذي نحن فيه، ومع ما يجري من متغيرات في المنطقة آخرها العودة الخاطئة للنظام السوري الى الجامعة العربية وتغير في العلاقات بين النظام الإيراني والسعودية في ظل استمرار التعطيل الكامل في لبنان من قبل حزب اللّٰه وحلفاءه. كذلك إصرارهم على الإستمرار بترشيح سليمان فرنجية، والذي اخذ حزب "تقدم" قراراً بعدم المشاركة في آي جلسة نيابية تؤدي الى انتخابه، او إنتخاب اي شخص آخر من نفس نهج الممناعة، نقوم بنشر ورقتنا كما اقرت في آب ٢٠٢٢ مع إضافة ملحقات تتعلق بموضوع اللاجئين السوريين وحاكمية مصرف لبنان.

إن هدفنا من نشر ورقتنا، في هذا الوقت بالذات، هو لتحفيز إعادة فتح نقاش حقيقي بين جميع مكونات المعارضة، اكثر من موضوع اسم او اسماء مرشحين لموقع رئاسة الجمهورية، للوصول الى تحالف عريض وقوي يقدم رؤية للعهد القادم (من رئيس وسلطة تنفيذية) ويمكنه من مواجهة محاولات القضاء على هوية لبنان ودوره والقضاء على الدولة ومؤسساتها.

بيروت في ٢٨ ايار ٢٠٢٣

تقدم
PROGRESS

مقاربة حزب "تقدم" للعهد الرئاسي المقبل وانتخاب رئيس للجمهورية

آب ٢٠٢٢

مقاربة حزب "تقدم" للعهد الرئاسي المقبل وانتخاب رئيس للجمهورية

المقدمة

هذه الوثيقة هي تصور حزب "تقدم" للإطار السياسي المطلوب لإطلاق عهد ذو رؤية سياسية ومواصفات رئيس للجمهورية

مرّ لبنان الحديث منذ إعلان الكيان في العام ١٩٢٠ بعدة مراحل سياسية، ارتبطت بمعظمها بعهود رؤساء جمهورية، تميز كل عهد بشخص الرئيس والظروف السياسية والإقليمية المرافقة له. ولطالما كان الاستحقاق الرئاسي بجزء منه محلي، وببعد آخر متأثرا بالضغوط الدولية المتأتية من اصطفافات وجبهات دولية. انعكس ذلك على لبنان من خلال سيطرة سياسية او حتى عسكرية مثل في أيام الانتداب ومن ثم الحرب الباردة وبعدها التحخل الفلسطيني والاحتلال الاسرائيلي والوصاية السورية والهيمنة الإيرانية. قلما كان الاستحقاق الرئاسي يتم تقريره بأولوية لبنانية محض.

في عام ٢٠٢٢، الفرصة متاحة لزيادة نسبة لبننة الاستحقاق الرئاسي، مع إمكانية دخول لبنان في عهد سياسي ورئاسي عنوانه إنقاذ الوطن من الانهيار المالي والاقتصادي ومن تبعات الحرب الاهلية ورموزها والسلاح غير الشرعي. إن حزب "تقدم" يرى في موقع الرئاسة المدخل الصحيح لإطلاق ورشة انقاذ حقيقية لذا يطرح في هذه الوثيقة رؤية متكاملة للإطار السياسي المطلوب ليكون هذا العهد على القدر المطلوب لإنقاذ اللبنانيين ودولتهم.

أهمية رئاسة الجمهورية وطبيعة العهد المطلوبة |

إن صلاحيات رئيس الجمهورية حتى ما بعد تعديلات اتفاق الطائف ما زالت واسعة وقادرة على إحداث فرق أساسي في الحياة السياسية في لبنان. منها الموافقة على تشكيل الحكومة، ورد القوانين، ومراجعة المجلس الدستوري وترؤس مجلس الوزراء واضافة بنود الى جدول الاعمال، كما انه يترأس المفاوضات مع الجهات الدولية، ويمثل الدولة في المحافل الدولية.

لكن قوة الرئيس تستمد طاقتها من القدرة على التحكيم ما بين الفرقاء المتصارعين ضمن السلطة في المجلس النيابي والحكومة، وقدرة الرئيس على تقديم رؤية سياسية للعهد يتوافق عليها كتل نيابية وقوى مجتمعية من نقابات وهيئات، كما يحشد لها التأييد الدولي. لذلك المطلوب من أي عهد سياسي مقبل، ولا سيما من رئيس جمهورية هذا العهد، هو طرح رؤية سياسية تكون الإطار الجامع لمن يؤيدها من القوى النيابية والسياسية والمجتمعية والنقابية ليكون العهد قوياً بامتداده وانتشاره وليس كما شهدنا في عهد الرئيس ميشال عون قويا بتعطيله الدستوري وبالفراغات المديدة تحت شعار التوافقية والميثاقية وغيرها من الأعذار التدميرية للدستور

كما لا نرى من جدوى بعهد يُتوّجه رئيس من دون اي رؤية سياسية او تأييد سياسي، وغير قادر على انقاذ البلاد، بل يعمل فقط على تمرير الوقت بأقل الخسائر، ويكون حلا وسطا بين الفرقاء المتقاسمة وفي ذات الوقت محاصرا من كل الجوانب، وغير فاعل، يفتقد أي تأييد برلماني، ويكون اسير تسوية سياسية أنتجت من قبل المتخاصمين تؤدي الى سجن الرئيس في الرئاسة وتبقي لبنان في حالة شلل كاملة.

وهذا تحديدا ما حصل بعد اتفاق الدوحة، وانتخاب الرئيس ميشال سليمان ووصوله الى سدة الرئاسة. تلك التسوية أطاحت بمبدأ الديموقراطية وحرية تقرير المصير وانتجت عهداً كان شاهد زور على تفتيت الدولة وتقاسم الحصص بشكل مضطرد، وصولا الى العجز عن منع اقحام لبنان في الحرب السورية وتسريع الانهيار الاقتصادي، رغم المحاولة الحميدة للرئيس سليمان بطرح طاولة حوار أنتجت اعلان بعبدا، لكن انقلاب "حزب اللّٰه" على تعهداته وانحياز حلفائه له والوقوف الى جانبه أطاح بالفرصة الحقيقية التي كان يمكن أن ينتجها عهد الرئيس سليمان لإنقاذ لبنان.

ذلك الشلل أدخل لبنان في فراغ رئاسي دام سنتين، دمّر لبنان تدميرا منهجي تعطيلي مقصودا من قبل "حزب اللّٰه" و"التيار الوطني الحر" وحلفائهم. وكان أخطر ما نتج عن تلك المرحلة، وما تبعها من فراغ هو الهندسات المالية التي حسمت ارتباط القطاع المالي ونهب أموال المودعين لصالح تمويل النفقات العامة وخدمة الدين العام الذي تسببت به سياسات المنظومة. فكانت جريمة موصوفة لخدمة المنظومة السياسية الفاسدة، ومنذ ذلك الحين أصبح الانفجار الاقتصادي والاجتماعي مسألة وقت بمعرفة الجميع وتوافق على تجاهل عواقب الجرائم المالية لا سيما تلك المسماة هندسات مالية. في الفراغ الرئاسي تم ربط أموال المودعين، والمصارف، ومصرف لبنان والخزينة ليكون الانهيار المالي والاقتصادي شاملا.

الاستحقاق الرئاسي المقبل، في نهاية العام ٢٠٢٢، هو فرصة لا تقدر بثمن لإطلاق عهد إنقاذي، اساسه رؤية سياسية للبلاد تعيد الاعتبار للدستور، تضع الأولوية للإنقاذ المالي ووضع رؤية متكاملة لسيادة الدولة على كامل حدودها، وحصر قرار السلم والحرب والسلاح بيدها، كما يضع تعويض خسائر الشعب اللبناني كأساس عقد اجتماعي -اقتصادي يضمن حق المواطنات والمواطنين بالخدمات الأساسية والحمايات الاجتماعية.

المطالعة السياسية

في ما يلي مطالعة حزب "تقدم" على التحولات السياسية المحيطة بالمرحلة الحالية والتي منها يمكن الانطلاق لتحديد المبادئ العامة للرؤية السياسية للعهد الرئاسي الانقاذي وتكون أساس اختيار أحد المرشحين لمنصب رئيس(ة) الجمهورية:

رئاسة الجمهورية والأعراف الدستورية |

منذ الاستقلال في العام ١٩٤٣ تداخلت القبلية الطائفية والصراعات الاقليمية والدولية. كان لتوالي هذه التداخلات وقع كبير على تشكيل السلطة السياسية اللبنانية. وانتجت تناقض جوهري في كثير من المفاصل مع روح الدستور ونصه، من تمديد لرؤساء، الى تعديلات او مخالفات دستورية لانتخاب رؤساء (بشارة الخوري، فؤاد شهاب، الياس سركيس، اميل لحود، ميشال سليمان).
من هنا لا بد من لفت النظر الى الصراع القائم منذ العام ١٩٤٣ بين مدنية الدستور اللبناني وبين الأعراف الطائفية وما بات يسمّى الميثاقية. وقد تحولت هذه الأعراف مع الزمن الى مذهبية فكرست تبوّء مراكز معينة لمذاهب محددة في ما اضحى يسمّى بـ"الأعراف الدستورية" التي تترجم بتخصيص رئاسة الجمهورية لشخص ماروني، ومجلس النواب لشخص شيعي، ومجلس الوزراء لشخص سني، وتضافر ذلك مع ممارسة "الستة بستة مكررة" للتوزيع الطائفي التي انتشرت في المجتمع حتى في الجمعيات والأندية والنقابات والهيئات الاقتصادية، فأصبحت وباء يشلّ كامل الدولة والمجتمع والاقتصاد. وجعلت الفروقات ما بين المواطنين تزداد بسبب ولادة كل منهم ضمن مذهب معين، ما جعل الدولة أشبه بمجلس عشائري منها دولة مواطنة تُعامل كل من فيها بعدل وبشكل متساو. ولعل ابرز تجليات ذلك هو عدم وجود قانون أحوال شخصية موحد لكل اللبنانيين بعد ١٠٠ سنة على ولادة الدولة اللبنانية، وعدم اجراء انتخابات نيابية خارج القيد الطائفي بالتزامن مع انشاء مجلس شيوخ كما تم الاتفاق عليه في تعديلات الطائف التي أقرت منذ اكثر من ٣٠ سنة.

ساهم اتفاق الطائف مع انتهاء الحرب الاهلية، في اعادة توزيع الصلاحيات، بين تشريعية بيد مجلس النواب وتنفيذية بيد مجلس الوزراء مجتمعا. وأصبح مركز رئاسة الجمهورية بمثابة الحكم ما بين السلطات ليتمكن من العمل باستقلالية من خارج الاصطفافات السياسية ويلعب الدور الأبرز الذي يتمثل بكونه رأس الدولة وحامي الدستور وانتظام عمل المؤسسات. أصبح رئيس الجمهورية رمزا لوحدة الوطن وحده يقسم اليمين الدستورية.

السيطرة على الإدارات العامة |

لكن، وعن قصد بدخول أمراء الحرب الاهلية وميليشياتهم الى الحكم، واحتلالهم الدولة واستباحتها كأنها غنيمة حرب، من دون أي اعتبار للدستور والقانون، ادى هذا الواقع الغاصب الجديد الى التأسيس لصراع جديد قبلي طائفي بين الرئاسات الثلاث في السلطة اللبنانية، وساهمت التدخلات والتبعيات الأجنبية والإقليمية في تعطيل الدستور وتهميش احكامه.
كما انتشرت كالوباء سيطرة الميليشيات واسلوبها على الإدارات العامة، بداية عبر صناديق مثل "الجنوب" و"المهجرين" و"مجلس الانماء والاعمار" وغيرها من خارج سلطة مجلس الوزراء وصولا للسيطرة على الأجهزة الأمنية واستتباعها للزعماء حسب التقاسم المذهبي والنفوذ السياسي. فأصبحت الوزارات أدوات لتبادل الخدمات وعقد الصفقات ما بين الزعماء ولفرض الخوّة، بدل أن تكون في خدمة المواطنين.
لن يستقيم عمل المؤسسات الإدارية من دون عودة سلطة الدستور والالتزام به. الدستور اللبناني وخاصة بعد تعديلات اتفاق الطائف ورحويته، مدخل أساسي لإصلاح الحكم في لبنان وتحريره من سطوة الميليشيات السياسية داخل الحكم.
كما أن الاهداف الأساسية في دستور الطائف والتي هي إلغاء الطائفية السياسية، وجعل الانتخابات النيابية خارج القيد الطائفي، وتحقيق استقلالية كل القضاء وليس فقط العدلي، وإقرار اللامركزية الإدارية الموسعة، وإنشاء مجلس شيوخ،

هي أسس نتمسك بها لبناء عهد انقاذي في لبنان مرتكز على الدستور والمبادئ التي أنهت الحرب الاهلية وانقلب عليها زعماء الحرب بعد حصولهم على عفو عام.

هيمنة إيران عبر "حزب اللّٰه" من خلال اتفاق مار مخايل وصولا الى اتفاق الدوحة |

بعد انسحاب العدو الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠، وبعد انسحاب جيش نظام الأسد من لبنان عام ٢٠٠٥، تحول دور "حزب اللّٰه" في الحياة السياسية اللبنانية ممر عبور للنفوذ الإيراني المباشر. كان تمدد ذلك الدور أولا عبر اتفاق مار مخايل، الذي كان منطقه مبني على نظرية إسقاط الهيمنة "السنية" على لبنان بتحالف مسيحي - شيعي. وكان الدافع للاتفاق جشع "التيار الوطني" بالسلطة وأحلام ميشال عون بالرئاسة الأولى، وحاجة "حزب اللّٰه" لغطاء مسيحي لاستكمال سيطرته على الدولة وحماية دويلته وسلاحه خارج الشرعية. فبدأ "حزب اللّٰه" يشارك في الحكومات المتتالية، ويتدخل في السياسة الداخلية بكامل جوانبها حتى الاقتصادية والمالية من موازنات والتجديد لحاكمية مصرف لبنان وغيرها من تيسير أمور المنظومة المالية الفاسدة. سقط العونيون من جشعهم بفخ طمع السلطة والمناصب وكان لـ"حزب اللّٰه" ما أراده من ملحق مسيحي يفتح له خط مباشر للسيطرة على الدولة وتعطيلها.

ذلك زاد من جرأة "حزب اللّٰه" فكانت أوضح تجلياتها في انقضاض "حزب اللّٰه" بالسلاح على اللبنانيين الآمنين في بيروت وجبل لبنان يوم ٧ أيار ٢٠٠٨ وتضامن "التيار الوطني الحر" اللاهث وراء الرئاسة والسلطة معه. أدى استعمال السلاح غير الشرعي في الداخل، إلى فرض اتفاق الدوحة بقوة السلاح والقمصان السود. ذلك الاتفاق كان الأساس في أطول سلسلة انتهاك وتعطيل للدستور بتاريخ الجمهورية اللبنانية ان في تأجيل الانتخابات النيابية لمدة خمس سنوات للمرة الأولى منذ الحرب الأهلية ، او في قيام فراغ طويل في السلطة التنفيذية، والبقاء سنوات من دون رئيس للجمهورية، والأسوأ تفاقم الفساد والصفقات وزيادة الدين أضعاف من دون أي إصلاح.

يعمل "حزب اللّٰه" جاهداً في السنوات الاخيرة، وبعد تثبيت دويلته على حساب الدولة بعد ٧ أيار ٢٠٠٨، على الانقضاض على مؤسسات الدولة وقوانينها. استغل الحزب اتفاق الدوحة لتعطيل الحكم والسيطرة عليه. اولى الانقلابات على اتفاق الدوحة كان بإسقاط حكومة سعد الحريري عام ٢٠١٠ رغم زيارة رئيس الحكومة في ذلك الوقت إلى دمشق. ثم اتى خلفها تأجيل الانتخابات النيابية عام ٢٠١٣، ومن ثم عام ٢٠١٤. وسنوات من الفراغ في السلطة التنفيذية، والانقلاب على رئيس جمهورية اتفاق الدوحة ميشال سليمان الذي حاول عبر تفاهم بعبدا النأي بلبنان عن الحرب السورية التي انطلقت عام ٢٠١١. لكن "حزب اللّٰه" تمادى في الحرب وجرّ لبنان غصباً الى أتون الحرب السورية.

بعد انتهاء عهد سليمان، دخل لبنان في فراغ سياسي رئاسي وحكومي لـ٢٩ شهرا، أدى بالاضافة لاقحام لبنان في الحرب السورية خدمة للمحور الإيراني، الى تفكك مالي وبدء الانهيار الشامل. فكانت سرقة العصر مع الهندسات المالية التي وافقت عليها حكومات أكثرية أعضائها من "التيار الوطني الحر" وحركة "أمل" و"حزب اللّٰه" ومعهم "تيار المستقبل" وسائر قوى ١٤ اذار سابقا. واستكمل اسقاط اتفاق الدوحة لصالح سيطرة "حزب اللّٰه" وحلفائه، عبر اسقاط قانون الانتخابات المتفق عليه في الدوحة الذي سمح للأحزاب المناوئة لـ"حزب اللّٰه" ان تربح من خلاله أكثرية. فكان قانون عام ٢٠١٧ المسخ، الذي أدى الى حصول حلفاء "حزب اللّٰه" حسب تصريح قائد الحرس الثوري 72 نائبا في المجلس النيابي اللبناني.

لكن ذلك المجلس النيابي، الذي سيطر عليه "حزب اللّٰه" وحلفائه لم يقم بأي اصلاح، وتسارع الانهيار بزمنه. وتفلتت سياسة تثبيت العملة وبدء عمليات الدعم المالي من مصرف للبنان للسلع من أموال المودعين في الاحتياط الالزامي. ثورة ١٧ تشرين ضربت قدرة المجلس النيابي التابع للمحور الإيراني على إدارة البلاد واصبح في احسن احواله يحاول سد بعض الفجوات، فمرر الوقت من دون أي إصلاحات تذكر، بل بالعكس عطل الكابيتال كونترول مما افقد لبنان اكثر من ٣٠ مليار من الأموال لدى مصرف لبنان، وزاد من الخسائر ما يقارب ٤٠ مليار دولار خلال ثلاث سنوات. بينما كان يقترح "حزب اللّٰه" على المواطنين تصدير البطاطا الى العراق والزراعة على الشرفات، وتسويق "القرض الحسن"، والمؤسسات المالية

والصرافين التابعين للحزب. ودخلت المافيا المصرفية بقوة على خط التعطيل في تماهي مع القوى السياسية للمنظومة الحاكمة، وقامت بتهريب الأموال الى الخارج، وساهمت باسغلال التجار لسياسة الدعم لتهريب الأموال.

ثورة ١٧ تشرين الانعطافة الكبرى |

ثورة ١٧ تشرين والاندفاعة الشعبية بوجه المنظومة السياسية وخاصة بوجه "حزب اللّٰه" و"التيار الوطني الحر"، كانت إسقاط لإتفاق مار مخايل بالقوة الشعبية، وانكفاء "تيار المستقبل" من الحياة السياسية. وبذلك يكون الإنجاز الأقوى لثورة ١٧ تشرين هو القضاء على اصطفاف ١٤ و٨ آذار الذي رسم المشهد السياسي منذ ٢٠٠٥: تفكك أواصر تحالف ١٤ آذار بسبب تقلب جنبلاط وجولات الغدر ما بين "القوات اللبنانية" و"تيار المستقبل" باستحقاق رئاسة الجمهورية. وصولا للانهيار الكامل مع إتفاق معراب وانتخاب ميشال عون. وعلى ضفة ٨ آذار، انهارت العلاقات ما بين حركة "أمل"، وفرنجية و"التيار الوطني الحر" فتشرذم التحالف ولم يبق سوى نفوذ "حزب اللّٰه" للجم العداء المفتوح بين حلفائه. أوصل ذلك "حزب اللّٰه" في انتخابات ٢٠٢٢ الى الضغط على حلفائه بكل الوسائل لتشكيل لوائح لا سيما بين "أمل" و"التيار الوطني الحر" في اكثر من دائرة انتخابية حفاظا على الكتلتين النيابتين لحليفي "حزب اللّٰه" الأساسيين وعلى حساب شخصيات حليفة له في دوائر متعددة.

لكن النتائج الانتخابية النيابية ابرزت خسارة لائحة "حزب اللّٰه" وحركة "امل" في عقر دارهم الجنوبي ٢٠% من المقاعد في الانتخابات النيابية في أيار ٢٠٢٢. وتراجع التصويت لصالح "حزب اللّٰه" بمجمل الأرقام وبنسب المشاركة في كافة المناطق التي يهيمن عليها الحزب، وسقوط حلفاء الحزب من ايلي الفرزلي، ووئام وهاب، وطلال أرسلان، وفيصل كرامي ومروان خير الدين وغيرهم في ارجاء لبنان. وتراجع "حزب اللّٰه" وحلفاءه من اكثر من ٧٠ نائبا الى ٦٠ نائبا، بالرغم من توحيد جميع الحلفاء في لوائح مشتركة في معظم الدوائر، لكن من دون طائل.

كما إن إنهيار "التيار الوطني الحر" الشعبي، كان العنوان الأبرز للانتخابات النيابية التي كان قد فصّل القانون لخدمته، إذ تراجع "تكتل لبنان القوي" التابع لـ"التيار الوطني الحر" من ٢٩ نائبا عام ٢٠١٨ الى فقط ١٨ نائبا عام ٢٠٢٢. والحقيقة ان وضع التكتل العوني اكثر هشاشة مما تظهره الأرقام، فثلاثة نواب في دائرة الشوف وعاليه نجحوا ضمن التكتل على حساب "حزب التوحيد" و"الحزب الديموقراطي" الذين حصلوا على اكثر من ثلثي الأصوات وسقطوا، انما فاز فقط العونيين بسبب ضغوط "حزب اللّٰه" لفرض اللائحة. كما نجح نواب "التيار الوطني الحر" في الهرمل، وبيروت، وبعبدا، وكسروان، وزحلة، وعكار بسبب أصوات "حزب اللّٰه" خاصة وبعض أحزاب الممانعة. فالكتلة العونية بالقدرات الذاتية للتيار الوطني الحر قادرة على الفوز باقل من ٩ نواب بأحسن التقديرات. هذا كله اثبات ان ثورة ١٧ تشرين بدلت في المزاج الشعبي بشكل كبير، وصولا الى ما يمكن وصفه باسقاط فعالية اتفاق مار مخايل الى غير رجعة. مع فقدان "التيار الوطني" قدرته على تأمين غطاء مسيحي، وكذلك عبر تثبيت تبعيته لـ"حزب اللّٰه". الامر الذي تم تثبيته علنا، عبر عدم اعلان "التيار الوطني الحر" عن عدم طرح مرشح منهم للرئاسة، وهم أصحاب القول ان "الرئيس يجب ان يكون الأكثر تمثيلا في طائفته"، فهم ليسوا الأكثر تمثيلا، وليس بقدرتهم طرح أي مرشح لا يوافق عليه مسبقا "حزب اللّٰه". اصبح "التيار الوطني الحر" أسير اتفاق ما مخايل بقيادة "حزب اللّٰه".

ان ثورة ١٧ تشرين، بدلت المشهد السياسي اللبناني بفرط عقد ١٤ و٨، وأدت الى انتخاب قوى سياسية حازت على حوالي ٤٠٠ الف صوت بما يعتبر اكبر تكتل أصوات في انتخابات ٢٠٢٢، ونتج عن ذلك كتلة نيابية من ١٣ نائباً تغييرياً يضاف اليهم عدد كبير من النواب من خارج النادي التقليدي وكتل نيابية أصبحت تعارض بوضوح اكثر النهج المعتمد منذ اتفاق الدوحة. هذه الكتلة السياسية بالإضافة الى انتهاء تأثيرات اتفاق مار مخايل، واتفاق الدوحة، وجبهتي ٨ و ١٤ اذار

ومنظومة الفساد المالي والمصرفي، وخروج تيار المستقبل من المعادلة السياسية تطرح فرصة تاريخية لتقديم طرح رؤية سياسية للعهد الرئاسي المقبل.

المافيا المالية والمصرفية والاحتكارات |

التفكك السياسي والإداري والأمني، وانتشار المحاصصة والتعطيل، وزج لبنان في الحرب السورية، أدى الى تردّي الأوضاع الاقتصادية. كذلك النهج الذي اتبع من خلال الاستدانة للإنفاق في قطاعات غير منتجة ما زاد معدلات الدين العام والفائدة عليه فأصبحت الاستدانة تهدف لسداد الدين العام. هذا بالإضافة الى التضخم غير المبرر في توظيفات الإدارة العامة ما ضاعف نسب العجز في الموازنة الى أكثر من ١١% بحيث ان بنود الموازنة توزعت ٣٠% لخدمة الدين العام و٣٠% معاشات واجور الإدارة العامة والأجهزة الأمنية والعسكرية و١٠-١٥% على قطاع الطاقة ما أدى الى ارتفاع نسب العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات وفي المالية العامة.

إلا ان ذلك كله ليس بعذر للسياسات الاجرامية المتعمدة التي ادارها مصرف لبنان بالتواطؤ مع القطاع المصرفي. الجريمة الكبرى كانت وهب المصارف ما يقارب ٧٥% من ودائع المواطنين اللبنانيين وصناديق التقاعد والنقابات والضمان الاجتماعي ومدخرات الافراد الى الدولة اللبنانية ومصرف لبنان عبر شراء سندات خزينة وشهادات إيداع. فأصبحت كل أموال اللبنانيين رهينة مصرف لبنان، الذي كان يزور في ارقام موازناته بالاتفاق مع شركات التدقيق العالمية بخسائر معلنة عن ٦٠ مليار دولار اميركي لحظة وقوع الازمة.

ان سياسة تثبيت العملة، وما فضحه تقرير البنك الدولي عن سياسة "بونزي" منظمة من قبل مصرف لبنان، حيث تم توزيع فوائد هائلة على حسابات مصرفية لم يكن هناك من إمكانية لسدادها. فأصبحت كلها ارقام تظهر على الشاشة للمواطنين، لكن الأموال كانت قد تبخرت على الأقل منذ عام ٢٠١٥. وهذا ما استدعى القيام بالهندسات المالية، الجريمة الكبرى التي سحبت ما تبقى من أموال ضمن النظام المالي والمصرفي بالعملات الأجنبية لدى المصارف لصالح المصرف المركزي لتلبية الإدارة الفاسدة للحكومة وشهوة الوزارات على سرقة المال العام المقونن من سدود فارغة، وسفن كهرباء، ومطامر، وهدر منتشر، وغيرها.

سوء الادارة المالي ترافق مع شعبوية زبائنية في الإدارة، أدت الى زيادة سلسلة الرتب والرواتب بعد تأخير لسنوات طوال عن مستحقيها، لكن لم تترافق مع ترشيد الانفاق وإصلاح القطاع العام والاستثمار في الاقتصاد المنتج. فانتهت الزيادة بمهب ريح التضخم، وبعدها انهيار العملة الوطنية.

رغم وعود المجتمع الدولي بدعم لبنان ماديا، خاصة عبر اتفاق "سيدر" في فرنسا قبل الانتخابات النيابية عام ٢٠١٨ بشهر، في خدمة واضحة للمنظومة السياسية لتمكين حضورها الانتخابي، إلا ان التعطيل السياسي المتبادل بين اطراف السلطة كانت له الغلبة على أي عملية انقاذية. فتبخرت القروض والمساعدات، لأن المنظومة السياسية لم تنجح في إقرار أي من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية. أهمها كسر احتكار الوزارات على القطاعات الأساسية مثل تشكيل هيئة ناظمة لقطاع الكهرباء وتعديل التعرفة، والتوظيف العشوائي في القطاع العام، وإقرار موازنات إصلاحية، وغيرها.

ترافق العجز في السلطة التنفيذية والممارسات الإجرامية للقطاع المالي والمصرفي، مع انتهازية بالغة من الاحتكارات في القطاعات الاقتصادية. فالسلطة استغلّت امتلاك الدولة قطاعات اقتصادية واسعة وقامت بفرض خوّات على المواطنات والمواطنين لتمويل سياسات الفساد واستغلال السلطة، وذلك يعاكس أي منطق اقتصادي وتنموي.
فرض أكلاف إضافية غير مُستَحَقّة على هذه القطاعات أدى الى ان يكون لبنان الدولة ذات كلفة الاتصالات الأعلى في العالم، وكذلك أسعار الانترنت، وبطاقات الطيران، والاسمنت وغيرها.

بالإضافة الى الاحتكارات المباشرة من قبل الدولة وبإشراف مركزي من الوزراء، قامت شركات عدة تابعة لسياسيين باحتكار كافة عقود الدولة من متعهدين، ومستشارين، ومنفذين، فكانت تصلهم العقود بكلفة عالية لمجرد تبعيتهم السياسية، ويستحوذون على معظم العقود عبر توقيع اتفاقيات بالتراضي من دون المرور عبر آليات إدارة المناقصات او أي وسيلة شفافة.
كما تمت حماية الاحتكارات ضمن القطاع الخاص التي أدت الى زيادة الكلفة على المواطنين ومنع التنافس في الاقتصاد الذي يحمي المستهلك، عبر استمرار اعتماد الوكالات الحصرية، وإعطاء تسهيلات جمركية، وإعفاءات ضريبية من مجلس الوزراء للشركات الكبرى التابعة سياسياً.

وكل هذا كان على حساب أنظمة الحماية الاجتماعية والصناديق الضامنة التي كانت ممكن ان تكون سندا للمواطنين اللبنانيين خلال الانهيار الشامل الذي حصل. فمؤسسة الضمان الاجتماعي تم السطو على موجوداتها وزجّها في سندات الخزينة بقيمة ٧ مليار دولار اصبحت قيمتها ١٥٠ مليون دولار مع انهيار سعر صرف الليرة، كما ما زال مستحقا للصندوق ١،٥ مليار دولار بالليرة اللبنانية لصالح الصندوق لم تسددها الدولة. كما ترافق ذلك مع تفكك القطاع العام الصحي حيث أصبح معظم المرضى يتوجهون للقطاع الخاص الذي يستبيح خزينة الدولة، لأنها لا تسدد ما عليها، ولأنها غير قادرة على التدقيق الفعال، بالرغم من كون القطاع الصحي العام هو الذي قام بالجهد الاكبر خلال ازمة كورونا. كما استتبع ذلك بتفكيك النقل العام الذي تحول من سكك حديد وباصات الى خردة حديد، وترك قطاع النقل بأكمله لمافيات الاحزاب لتسيطر على المرآب وخطوط النقل. وأخيرا قطاع التعليم الرسمي، الذي لم يعط اي اهتمام فتفكك تدريجيا خاصة مع تحميله عشرات الآف الموظفين فوق طاقة المؤسسات التربوية، خاصة في الجامعة اللبنانية (التي تم تقويض استقلاليتها والسيطرة على قرارها كاملا). تفكك شبكات الحماية الاجتماعية والخدمات العامة، كشف المواطنين اللبنانيين وادى الى سقوطهم في قعر الازمة. لذلك يجب ان يولي العهد الرئاسي المقبل اهمية قصوى لإعادة بناء وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية.

إن العهد القادم الانقاذي، ينطلق من عدد من الإصلاحات التي تم إقرارها مؤخراً، أهمها قانون الشراء العام، والحق في الوصول الى المعلومات، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وغيرها من القوانين التي يجب تفعيلها وتثبيت التزام الإدارات بها. كما لدى العهد القادم فرصة تاريخية لإنتاج إصلاحات جذرية، من الكابيتال كونترول، والسرية المصرفية (والتي نحن في حزب "تقدم" مع الغاءها بالكامل)، واعتماد موازنات إصلاحية، وإصلاح قطاع الكهرباء، والتدقيق الجنائي في المصرف المركزي والمصارف (والذي يجب ان يشمل كل الوزارات)، وإعادة هيكلة القطاع العام، وكذلك إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمصرف المركزي والقطاع المالي، وتفعيل مؤسسات الحماية الاجتماعية وتطويرها.
القيام بهذه الإصلاحات، يجب ان يتم في المرحلة الأولى من العهد الرئاسي المقبل وهي مرحلة إدارة الازمة ووقف الخسائر. اما المرحلة الثانية، فهي وضع خطة استراتيجية للاقتصاد الوطني لتحفيز النمو والازدهار، ويعطي أولوية للقطاعات المنتجة، ويعيد التوازن ما بين القطاع الخاص والنشاط الاقتصادي للدولة اللبنانية، لناحية تقليص تدخل الدولة المباشر في الحركة التجارية - الاقتصادية ويسمح بجذب استثمارات الى القطاعات في لبنان. إن ما تملكه الدولة من قطاعات تجارية مثل الطيران، والكازينو، والاتصالات، والانترنت، كما ما تملكه من قطاعات تؤمن خدمات أساسية مثل الكهرباء والمياه والطبابة والنقل والاستشفاء والتعليم يجب ان يتم وضع استراتيجية لتطويرها، مع رفض مبدأ خصخصتها بالكامل واستعادة هذه الأصول لقيمتها كاملة وتثبيت إدارة القطاعات عبر هيئات ناظمة وتحقيق استقلالية القضاء ومنع سيطرة الوزراء من خلال الاعمال التنفيذية والاستثمارية على القطاعات.

ولأن الاقتصاد اللبناني لن يزدهر بمجرد اصلاح بعض القطاعات، وتحريرها من السطوة السياسية عليها، ومن تحكم سياسات مالية تعدم إمكانية قيام اقتصاد منتج، يجب التركيز على تحفيز المبادرة الفردية والابتكار بالأعمال عبر وضع الأسس الاقتصادية والمالية لتطوير قوانين الشركات وتأسيسها وادارتها. واهم حوافز نمو القطاع الخاص، هو تأمين شروط بقاء اليد العاملة في لبنان، وهي ميزة هذا الوطن، ويتم ذلك عبر تأمين شبكة من الحماية الاجتماعية غير

الموجودة في دول الاغتراب خاصة في الخليج وفي افريقيا، ومنها التغطية الصحية الشاملة، وضمان الشيخوخة، وتعويضات البطالة، والتعليم الرسمي، والنقل العام. هذه الحمايات الاجتماعية، هي العنصر الحاسم في وقف هجرة الادمغة وتفكك المجتمع والعائلات ونزيف لبنان من الفئات الشابة المنتجة اقتصاديا والقادرة على تطوير وابتكار الاعمال لنمو الاقتصاد اللبناني. إلا ان هذا كله يتطلب انهاء الانهيار المستمر، ووضع ألية واضحة لأدارة الازمة، وتشريع أسس قيام دولة قادرة في لبنان، تلتزم فيها القوى السياسية بالدستور، وتحفظ السيادة الوطنية، وتعطي أولوية لخدمة المواطنين والمواطنات.

الظروف الاقليمية والدولية المحيطة بالاستحقاق الرئاسي |

للمجتمع الدولي ادوارا دائمة يلعبها في وضع الإطار لانتخاب رئيس على أساس مصالحه الإقليمية اولاً، ويستكمل الخيار عبر التوازنات الداخلية اللبنانية، والاستحقاق في العام ٢٠٢٢ لا يختلف عن سابقاته. لكن يعاني المجتمع الدولي من ارهاق من حالة الشلل الدائمة في لبنان بالرغم من تراكم الكوارث من ٢٠١٩ الى اليوم. هذا يؤدي الى انكفاء كبير بين الدول عن الدخول في جهود جدية دبلوماسية في لبنان

كما ان المجتمع الدولي انقلبت اولوياته بشكل كبير منذ عام ٢٠١٩ حتى٢٠٢٢، فأصبح لبنان في قعر اهتمامات المجتمع الدولي ما بعد الحرب الروسية على اوكرانيا، والتصعيد بين تايوان والصين، ومفاوضات حول الاتفاق النووي مع إيران في فيينا، وتداعيات ازمة كوفيد، وخطر انزلاق العراق الى حرب أهلية، وغيرها من الازمات الدولية وانعكاساتها الخطيرة على تضخم الاسعار، خاصة في النفط والقمح والتجارة العالمية وكذلك أولوية تطبيع العلاقات مع إسرائيل (إتفاق ابراهام التي وقعتها خمس دول عربية مع إسرائيل). لذا تجرى الانتخابات الرئاسية اللبنانية بإهتمام دولي بسيط.
يبقى ارتباط لبنان، واستحقاقه الانتخابي، مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الدولي بسبب حاجة لبنان للوصول لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وتفعيل العلاقة مع البنك الدولي وهي الجهات الدولية الوحيدة القادرة على اعطاء الضوء الاخضر العالمي لعودة لبنان الى الدورة الاقتصادية العالمية على أسس واضحة تضع مصالح لبنان العليا فوق أي اعتبار. وهذه المؤسسات العالمية، بالإضافة للبنك الاوروبي للتنمية، وصندوق التنمية العربية، وغيرها من المؤسسات الدولية، تنحو بالسياسة نحو التأثير الأميركي والاوروبي والعربي، ويرتكز قرارها بشكل اساسي في تلك العواصم العربية والغربية. وهذا عنصر يجب اخذه في الاعتبار من ضمن عملية اختيار رئيس جمهورية، يكون له (ها) وجهة نظر واضحة من اهمية الوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، ويكون لديه (ا) تفهم لأهمية بناء علاقات ثقة مع هذه المؤسسات والدول الداعمة لها.

اما الدول العربية فبعد سحب السفراء من قبل عدد منهم، وثم عودة بعضهم شكليا، لكن متابعتهم الملف اللبناني المتعب والمشلول والمهيمن عليه من قبل قوى المحور الايراني، يجعل من لبنان موضوع خارج اولوياتهم. لذا يتقلص الدور العربي عمدا في الانتخابات الرئاسية المقبلة. ولا يعول على جهود بقيادة الدول العربية للتشجيع على تقدم في حل الازمة اللبنانية في المدى المنظور. واختيار الرئيس سيكون او حافزا لإعادة الحرارة للعلاقات لبنان مع الدول العربية او في حال انتخاب رئيس من فريق الممانعة فقد تتدهور العلاقات أكثر.
ويبقى دور الدول العربية الاقتصادي محوري خاصة في الظروف الحالية، اولا كونهم الشريك الاقتصادي الاكبر للبنان، وثانيا لأنهم أكبر مصدر لتحويلات المغتربين اللبنانيين في الخارج. وفي هذه الفترة تحديدا، اذ ان الازمة الاقتصادية العالمية التي نتجت بسبب الحرب الروسية، والتوتر في تايوان، وكوفيد وغيرها ادخل الاقتصادي العالمي في حالة ركود تترافق مع تضخم في الاسعار يشل الاقتصادات العالمية، حتى وصلت بدولة مثل سويسرا الى رفع نسبة الفوائد لأول مرة منذ عقود. إلا إن ذلك ترافق مع ارتفاع كبير في اسعار النفط عالميا، حول تلك الازمة الى طفرة مالية هائلة لدى الدول العربية النفطية. بسبب تلك الطفرة المالية، اصبحت كما كانت الدول العربية هي الوحيدة ذات القدرات المالية الجدية

لمساعدة لبنان عبر الفائض المالي لديها لاستثمار مليارات الدولارات في لبنان، تفوق ما قد يوافق عليه صندوق النقد الدولي. لذلك دور الرئاسة محوري لكسب تأييد الدول العربية ذات القدرات لأي خطة تعافي يتم اقرارها. ويبقى الحاجز الاصعب بوجه تحقيق ذلك الهدف هو فك الحصار المفروض على لبنان بسبب استتباع الدولة السياسي لمحور الممانعة المفلس والمدمر اقتصاديا والمتحالف مع سلطة فاسدة واصحاب مصارف متآمرين مع تلك السلطة السياسية. لذا استعادة مستوى العلاقات الطبيعية مع الدول العربية محوري لنجاح اي عهد وقدرته على انقاذ لبنان من الازمات المتراكمة.

ربط المشهد الدولي والعربي مع الاوضاع السياسية والاقتصادية اللبنانية، يتبين كيف ان مسار انتخاب رئيس لبناني يجب ان يتم التحضير له عبر الاخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية الاقليمية والدولية. وكلما اتجهت إيران نحو تسوية اقليمية عبر اتفاق فيينا، وزادت من نسبة تنسيقها مع الفرنسيين بسبب ترابط المصالح الكبير نتيجة استثمارات فرنسا الضخمة في إيران بقطاع النفط والسيارات، وكذلك الاستثمارات النفطية في سوريا ولبنان، وسلسلة الاستثمارات من قبل شركات فرنسية في لبنان خاصة في ادارة مرفأ بيروت وطرابلس وغيرها من المؤسسات في القطاع الخاص، يستدل منه الى تأثير ودور كبير للفرنسيين في صياغة إطار يحدد الخيارات الممكنة لرئاسة الجمهورية المقبلة في لبنان بتنسيق كامل مع الإدارة الأميركية من خلال الوكالة الدولية المعطاة لفرنسا للعب هذا الدور.

الواقع الحالي والخيارات الاستراتيجية

ان أهمية التوصيف التاريخي لطبيعة التحديات الدستورية، الإدارية، السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية الذي قمنا بتشريحها يمهد لوضع خيارات مختلفة والعمل على تحقيق ما يمكن منها. إن الأولوية المطلقة هي لوقف النزيف المالي والبشري في لبنان عبر البدء بالإصلاحات الأساسية الاقتصادية والخدماتية (كهرباء، مياه، صحة، نقل، تعليم). وذلك لا يمكن ان يتم سوى بانتخاب رئيس للجمهورية، لا ينتسب الى المنظومة السابقة وليس مدان او شريك بالجرائم المالية، والسياسية ومخالفة الدستور، كي يتمكن ان يقود عملية المحاسبة والإصلاح.
واقع المجلس النيابي الحالي، مع تراجع الكتلة النيابية لـ"حزب اللّٰه" وحلفاءه، يفسح المجال أمام فرصة محدودة جدا لانتخاب رئيس ببرنامج ومواصفات مقبولة، قادر على القيام بالمهام المطلوبة. لذا الخيارات الاستراتيجية لمقاربة الاستحقاق الرئاسي في المجلس النيابي الحالي، هي كالتالي:

١. العمل لانتخاب رئيس بالتوافق مع قوى سياسية كانت شريكة في المنظومة الحاكمة بعد الاتفاق على اجندة سياسية تنطلق من قراءة حزب "تقدم" بالحوار مع تكتل التغييرين للإصلاح المطلوب والرؤية السياسية للعهد الرئاسي المقبل ومواصفات الرئيس، بأكبر قدر ممكن من التوافق بين القوى المتعددة من مستقلين ومعارضين وسياديين وغيرها من القوى المعارضة لخيار "حزب اللّٰه" وحلفاءه او ضمن اصطفافات تبسيطية تعيد انتاج انقسام عامودي فقط حول سلاح "حزب اللّٰه" من دون ابعاد اصلاح الاقتصاد والحمايات الاجتماعية وتطبيق الدستور.

٢. العمل على تقديم مشروع رئاسي متكامل يرفض أي تسوية او تنازل لصالح القوى التي كانت مشاركة في المنظومة الحاكمة. ووضع هدف كسب أكثرية الرأي العام اللبناني لرؤية من اجل عهد رئاسي جديد وبرنامج سياسي طويل الأمد يمهد لقيام كتلة سياسية اكثر تماسكا وانسجاما وتشكل محور المواجهة مع المنظومة، وتتحالف فقط مع قوى سياسية وشعبية تؤيد الرؤية السياسة المطروحة.

تحديات تكتيكية |

بالإضافة لهذه الخيارات الاستراتيجية في مقاربة الاستحقاق الرئاسي هناك تحديات تكتيكية يجب الإجابة عليها. وهي عادة تطرح كإشكاليات تحدد قدرة المناورة والمفاوضة خلال الاستحقاق. نطرحها ونجيب عنها في الأسئلة التالية:

١. هل انتم على استعداد للتوافق مع قوى من المنظومة لإنتخاب رئيس للجمهورية؟ ما هي التنازلات الممكنة؟
الأولوية للوصول الى أفضل ما يمكن وصوله لمنصب الرئاسة، عندها سنكون مقبلين على توافق مع قوى تقليدية بطبيعة الامر لكسب أكثرية في المجلس النيابي. لا يمكن التنازل عن مسلمات أساسية يجب ان تكون ضمن توافق سياسي على رئاسة الجمهورية وهي استكمال تطبيق دستور الطائف بكامل بنوده، حصر قرار السلم والحرب والسلاح بالدولة والشرعية، الالتزام بالوصول الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، تأمين حمايات اجتماعية للشعب اللبناني، رفض خصخصة أصول الدولة، تعويض المودعين بالحد الأقصى الممكن من ودائعهم.

٢. هل انتم مع المشاركة في حكومات العهد الرئاسي الجديد؟ وما هي الشروط؟
نحن مع مبدأ تشكيل الحكومة من قبل الأكثرية فقط. ولسنا بتاتا من مؤيدي حكومات التوافق الوطني او الوحدة الوطنية وما شابه. في حال فوز المرشح المدعوم من قبلنا برئاسة الجمهورية وبالتالي نجاحنا بتشكيل أكثرية داخل المجلس النيابي، يصبح عندها موضوع مشاركتنا في الحكومة أمر مطروح للنقاش. لكن شروط ذلك هي من هو رئيس الحكومة المكلف، من سيشارك في الحكومة، وما هو برنامج العمل الأساسي الذي تتفق عليه القوى السياسية التي أعلنت عن نية بالمشاركة بالحكومة. لن نشارك في أي حكومة يكون بيانها الحكومي يطرح شعار "شعب، جيش، مقاومة" مثلا.

٤. في حال انتخاب رئيس متماهي مع حزب اللّٰه، هل ستقومون بالتعاون معه؟

واجب النواب تفعيل عمل المؤسسات، التزاما باحترام الآليات الديموقراطية والدستورية. لذلك سيتم التعامل مع أي شخص ينتخب لرئاسة الجمهورية.

المبادئ العامة للعهد المقبل

بناءاً عليه، ننطلق في "تقدّم" من خلال وضع تصوّر للمبادئ العامة التي تشكل الاطار السياسي لعهد رئاسي انقاذي للبنان. ونضع هذا الطرح لنتشارك في مناقشة هذا التصور مع كافة الأفرقاء السياسيين عشية بدء المهلة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية. والتي نلتزم فيها لتجنيب البلاد الوقوع في الفراغ مع نهاية العهد الحالي في ٣١ تشرين الاول ٢٠٢٢

في دور وصلاحيات رئيس الجمهورية |

ننطلق من اعتبار أن أهمية دور رئاسة الجمهورية هي في لعب دور الحكم من خلال وقوفه الى جانب الدستور وحفاظه على السيادة وحسن سير المؤسسات، فيتحول الى ممثل للأمة اللبنانية جمعاء كونه الوحيد الذي يقسم اليمين الدستورية ويسهر على انتظام عمل السلطات. من هنا نرى أن قوة الرئيس لا علاقة لها بكونه الممثل الأول للطائفة التي ينتمي اليها او صاحب أكبر كتلة نيابية. بل على العكس، هذا المفهوم يدخله طرفاً في الصراع السياسي ويؤدي كما حصل في السنوات الستة الأخيرة إلى شلل وتجاذبات في السلطة. إن قوة رئيس الجمهورية مستمدة من كونه صاحب رؤية سياسية إنقاذيه تم التوافق عليها مع قوى سياسية متعددة ليقوم عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ضمن إطار ذلك التوافق.

في تطبيق الدستور وتحدي الأعراف المذهبية |

يشكل تطبيق اتفاق الطائف بكافة بنوده، دون انتقائية واستثناء، الركيزة الاولى لإحداث خرق حقيقي في ظل الظروف الراهنة، وقد كان احد اهدافه الأساسية الغاء الطائفية السياسية وإقامة العدل بين المواطنين من دون تمييز طائفي. منذ انتهاء الحرب الاهلية اللبنانية تداخلت التجاذبات الاقليمية والدولية وكذلك الصراعات الطائفية التي لم تسمح بتطبيقه. استكمال تطبيق اتفاق الطائف يسمح بانتظام الحياة السياسية خاصة مع تحقيق اللامركزية الإدارية الموسعة، وانشاء مجلس شيوخ، وإلغاء الطائفية السياسية، واجراء انتخابات خارج القيد الطائفي، وتأمين استقلالية القضاء.

لكن يجب مع ذلك ان نبادر الى تحدي الأعراف المذهبية التي تناقض جوهر اتفاق الطائف والتي تعمل على تعطيل إمكانية تنفيذه والانتقال بلبنان الى دولة عادلة. ومن تلك التحديات هي طرح كسر حصرية المواقع الرئاسية الثلاث على أن يكون رابعهم رئيس مجلس الشيوخ لمذاهب معينة. مع ان حزب "تقدم" يؤيد العلمانية الشاملة في الدولة، لكننا نقترح ان نطلق مسار تحدي الأعراف المذهبية عبر جعل الرئاسة الأولى متاحة لأي شخص ينتمي الى أي من الطوائف المسيحية من دون حصرها بالموارنة او غيرهم، وكذلك جعل الرئاسات المخصصة بالعرف للمسلمين متاحة لأي من الطوائف المحمدية من دون حصرها بمذاهب محددة. وهذا مع الاحتفاظ بمبدأ المناصفة ما بين المسلمين والمسيحيين. كما يجب بدء تطبيق تحرير مناصب الفئة الأولى من تخصيصها لصالح مذهب معين، ، وصولا في نهاية المطاف لاستكمال مسار الغاء الطائفية السياسية.

في تطبيق اتفاق الطائف |

١- تشكيل الهيئة الوطنية لإلغاء الطائفية السياسية
٢ - انشاء مجلس الشيوخ وإقرار انظمته
٣ - وضع قانون جديد لإجراء الانتخابات النيابية خارج القيد الطائفي
٤ - تطبيق اللامركزية الادارية الموسعة

الديمقراطية التوافقية وحكومات الوحدة الوطنية |

شكّل اعتماد مبدأ الديموقراطية التوافقية والذي كُرس منذ اتفاق الدوحة، تهديداً لديمومة الدولة وانتظام عمل مؤسساتها، وعليه نرى أنه لا يجوز الاستمرار بالنهج نفسه من حكومات توافقية أو حكومات وحدة وطنية، وآن الاوان ان تكون السلطة التنفيذية قائمة على تجانس كامل بين مكوناتها للحكم، بما يسمح لبقية التكتلات والنواب بمعارضة ومراقبة من يحكمون.

السيادة |

تشكل السيادة الجزء الأساسي في دولة القانون وفي الانتقال الى مرحلة البناء التي يمكن تحقيقها من خلال:
١- حصر السلاح بالسلطات اللبنانية وعليه يتحتم على رئيس الجمهورية المقبل إطلاق وادارة حوار مع الكتل داخل المجلس النيابي للبحث في تسليم "حزب اللّٰه" والفصائل الفلسطينية السلاح للدولة اللبنانية.
٢- ترسيم الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية والبرية والبحرية بما يضمن كامل حقوق لبنان في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة البحرية.
٣- تطبيق كافة القرارات الدولية خاصة ١٥٥٩ و١٦٨٠ و١٧٠١.
٤- تفعيل اتفاق الهدنة مع العدو الإسرائيلي الموقع عام ١٩٤٩
٥- تعزيز وتسليح الجيش اللبناني والقوات المسلحة اللبنانية لتقوية قدراتها على حماية السيادة والدفاع عن الحدود

استقلالية القضاء |

يهدف تطبيق قانون استقلالية كامل القضاء، وليس فقط العدلي، الى إطلاق عجلة المحاسبة وعليه يشكل متابعة تطبيقه واقرار كافة القوانين التطبيقية في فترة لا تتعدى المئة يوم اولوية. يساهم رئيس الجمهورية في العمل على الوصول الى قضاء مستقل والتأكد من انتظام تطبيق القانون. كما يتبنى قانون يمنع تعامل المحاكم العسكرية مع قضايا المدنيين، ويؤيد الغاء المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء، والمجلس العدلي كذلك.
وهنا يتعهد رئيس الجمهورية، كأولوية، السير في التحقيق بجريمة ٤ آب والتأكيد على امتثال وسوق كافة المتهمين للعدالة بكافة الطرق القانونية، وكذلك تحقيق العدالة في جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري وكافة الاغتيالات السياسية المرتكبة منذ تشرين الاول ٢٠٠٤.

العلاقات الخارجية |

لإعادة تقوية وتطوير علاقات لبنان بالدول العربية اهمية في السير بإخراجه من الازمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يشكل تعزيز الترابط بينه وبين المجتمع الدولي اولوية يبنى على اساس المصالح المشتركة وتفعيل الثقة والاحترام وتعزيز التعاون الاقتصادي.
كما يتعهد رئيس الجمهورية تشكيل وفد برئاسته لمفاوضة إيران حول دورها في لبنان والمنطقة، والعمل على التواصل لاتفاق يحمي سيادة لبنان، ويسهل حصر السلاح بيد الدولة.
كذلك يعمل رئيس الجمهورية، وكجزء اساسي من صلاحياته الدستورية، على ادارة الحوارات المعمقة مع جميع الدول المعنية بالأزمة اللبنانية وذلك بهدف توفير شروط نأي لبنان عن المحاور الاقليمية تعزيزاً لموقعه الحيادي بين جميع الأفرقاء المعنيين بالأزمة اللبنانية مع تأكيد تمسكه الكامل بالمواقف المرتكزة الى الاجماع العربي.

الحوكمة والإصلاح الإداري |

يشكل تطوير الدولة واصلاح إدارتها مدخلاً من مداخل الخروج من الازمة الحالية. ويتطلب ذلك التقدم بمشروع هيكلة كاملة للدولة وتطوير القطاع العام من خلال إعادة هيكلته واعتماد الحكومة الذكية بكافة الجوانب الممكنة من عمل إدارة الدولة.

خطة التعافي الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والبيئية |

ان الحاجة الملحّة للبدء بوضع وتنفيذ خطة التعافي تحتم على رئيس الجمهورية المقبل التأكد من حسن عمل السلطات التنفيذية والتشريعية مع التأكيد على اهمية واولوية ان يكون التالي ضمن ضم الخطة المطروحة:

بداية يتوجب على رئيس الجمهورية الالتزام الكامل باستعادة ما أمكن من اموال المودعين وتحميل تبعات الانهيار للمصارف وحاكمية مصرف لبنان والطبقة السياسية الحاكمة

١- تفعيل ووضع نظام شامل للحماية الاجتماعية يقوم على النهج الحقوقي لكافة المواطنين ولا سيما التغطية الصحية الشاملة وضمان الشيخوخة وحماية البطالة
٢- وضع خطة وطنية لتطوير قطاع الطاقة خاصة الطاقة المستدامة البيئية وخطة تطوير قطاع الكهرباء
٣- تطوير التعليم الرسمي المدرسي والجامعي واعتباره اولوية بهدف بناء اجيال قادرة على المضي قدمًا في البلاد
٤- اعتبار الواقع البيئي المستدام اساسي في التطوير والتأثير على الحياة وحض المؤسسات الرسمية على تقديم الخطط وتنفيذها بما يتناسب مع هذا الاتجاه.
٥- الالتزام بإنشاء صندوق سيادي للثروات النفطية والطبيعية تخصص عائداتها للحمايات المجتمعية وإدارة الاستثمارات للأجيال القادمة
٦- رفض خصخصة أي من أصول وموجودات الدولة اللبنانية من ذهب وعقارات ومؤسسات وتحرير القطاعات من سيطرة الوزراء المباشرة واستعادة الأصول لكامل قيمتها السوقية وتحسين مستوى خدماتها
٧- الالتزام بوضع تصور للشراكة الفعّالة بين قطاع العام والخاص لإدارة مؤسسات الدولة
٨. وضع استراتيجية وطنية لجذب الاستثمارات الى القطاعات المنتجة في لبنان، وتحفيز الصادرات اللبنانية
٩. وضع استراتيجية وطنية لدعم القطاعات الإنتاجية والخدماتية

قانون انتخاب وهيئة مستقلة لإدارة الانتخابات |

يشكل انشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات الاساس في الشروع في بناء دولة القانون وفصل السلطات ولا سيما النزاهة والشفافية وحق المواطنين بالتعبير وتطبيق حقهم الاول في الحياة السياسية.
كذلك يتم تقديم، خلال مهلة ٦ اشهر، لقانون انشاء مجلس للشيوخ بالتلازم مع قانون انتخابي جديد على اساس النسبية ومن دون اي قيد طائفي وخفض سن الإقراع الى ١٨ سنة.

هذا الإطار السياسي للعهد الرئاسي الإنقاذي يتطلب مواصفات في شخص الرئيس(ة) يجب تحديدها لتكون معايير لتقييم قدرات وطاقات وصفات المرشحين. ويعتبر شرطاً الزامياً على كل المرشح(ة) للرئاسة ان يعلن عن مشروعه(ها) علناً للرأي العام اللبناني ويتقدم منهم ببرنامجه (ها) ليكون هنالك شفافية كاملة وإشراك للرأي العام.

عندها فقط تتمتّع عملية الاختيار بالشفافية والمصداقية وتسمح بتحديد اكثر من شخص ليصبحوا ممثلين للرؤية السياسية للعهد الرئاسي الانقاذي ويساهموا بجهودهم في بناء الكتلة السياسية الصلبة المطلوبة لمواجهة المنظومة بشكل منظم ومستدام لسنوات قادمة. اختيار المرشح(ة) النهائي لانتخابه في جلسات المجلس النيابي تكون عبر توافق أكثرية نواب قوى التغيير وكتل معارضة ونواب مستقلين ليحوز المرشح على أكبر عدد ممكن من الأصوات لأن ذلك ينعكس إيجابا على شرعية الرؤية السياسية الانقاذية

المواصفات الشخصية المطلوبة للرئيس(ة) القادم(ة)

١. غير منتسب لأي حزب شارك أو منح الثقة لأي من الحكومات منذ اتفاق الدوحة
٢. أن لا يتطلب انتخابه تعديلاً للدستور
٣. أن لا يكون متواطئاً في تغطية فار من وجه العدالة خاصة من بين المتهمين بتفجير 4 آب
٤. له قدرات مثبتة على تطوير علاقات لبنان الخارجية
٥. ان يكون له مواقف معلنة تدعم ثورة ١٧ تشرين وأهدافها
٧. ان يكون سيادياً ويلتزم بمكافحة الفساد

تقدم
PROGRESS

إضافات آيار ٢٠٢٣

إعطاء الأولوية لحل قضية اللاجئين السوريين

كثرت في الآونة الأخيرة الاحاديث والتحليلات منها العنصري وغير الإنساني في مقاربة موضوع اللاجئين السوريين بعد ١٢ عاماً من تعطيل وشدّ حبال من قبل المنظومة الحاكمة مما أنتج عدم حل قضية اللاجئين وتنظيم وجودهم كما حصل في الاردن وبلدان أخرى، لا بل تفاقمت الأزمة وأدت الى ضرر للبنانيين والسوريين معاً.

كان يجب وضع خطة والوصول الى الحلول منذ اليوم الاول لبدء الثورة السورية وتدفق المواطنين السوريين هرباً من النظام البعثي الذي ارتكب أكبر المجازر في التاريخ الحديث بحق شعبه.

على رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية القادمة التعامل مع هذا الملف كأولوية ومعالجته بعقلانية وموضوعية من خلال:

١. إقامة مخيمات مؤقتة بمواصفات إنسانية وصحية عالمية لجمع اللاجئين إلى حين عودتهم الآمنة والطوعية.
٢. تنظيم هذا الملف وتصنيف السوريين اللاجئين بين من يستطيع العودة بشكل فوري ومن لا يستطيع لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية.
٣. الإنطلاق بمفاوضات جازمة مع الدولة السورية بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة والدول المعنية بالملف، لضمان عودتهم الطوعية إلى وطنهم وضيعهم ومدنهم التي تهجروا منها وضمان أمنهم وإستقرارهم.
٤. تنظيم عمل اليد العاملة السورية واستحداث قوانين بهذا الخصوص.
٥. مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه لبنان ودعم تطوير البنية التحتية اللبنانية والإقتصاد اللبناني كمساهمة في تحمل أعباء اللجوء الحاصل والمستمر.

حاكمية مصرف لبنان

من الطبيعي ان يتم تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان بعد انتخاب رئيس جديد على ان يعمل الرئيس القادم والسلطة التنفسذية على سوق حاكم مصرف لبنان الحالي رياض سلامة, التي صدرت بحقه مذكرة توقيف دولية، الى العدالة ومحاكمته مع أصحاب المصارف والسياسيين الضالعين في ملف الفساد المالي وهدر ودائع اللبنانيين وذلك بهدف تثبيت المحاسبة للإنطلاق في مسيرة دولة القانون والمؤسسات.

اما بالنسبة للحاكم الجديد فعليه ان يلتزم:

١. التدقيق الجنائي بحسابات مصرف لبنان لتخر 30 سنة لكشف خفايا المافيا للرأي العام والأجهزة القضائية.
٢. التعاون مع القضاء اللبناني والدّولي فيما يتعلق بقضايا الفساد.
٣. مكافحة تبييض الأموال وتفشي الاقتصاد النقدي (cash economy)، والمؤسسات المالية غير الشرعية.
٤. التعاون مع صندوق النقد الدّولي وعدم عرقلة الإصلاحات.
٥. الاستقلال عن المصالح السياسية والمالية.
٦. الاعتراف بخسائر القطاع المالي كمدخل لاعادة هيكلة القطاع المصرفي.
٧. توحيد سعر الصرف.
٨. إعادة هيكلة مصرف لبنان بما يضمن إعادة تفعيل دوره الرقابي على المصارف والمؤسسات المالية، حسن إدارة السياسات المالية والنقدية وتكريس الشفافية المطلقة خصوصاً بما يتعلق بالمعلومات والحسابات والبيانات والتصاريح المالية.